# التربية والمجتمع في زمن العولمة وأسئلة الأولويات

## نحو رؤية تحليلية

أ.د. عبد القادر تومي

مجلة التربية والإبيستيمولوجيا

مجلة علمية محكمة تصدر عن مخبر التربية والإبيستيمولوجيا

بالمدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة

العدد 70 يوليو / تموز 2010

العدد الأول 2011

(صص 7–14)

# التربية والمجتمع في زمن العولمة وأسئلة الأولويات
## نحو رؤية تحليلية

**بقلم د. عبد القادر تومي**
**قسم الفلسفة المدرسة العليا للأساتذة *بوزريعة***

**تمهيد:**

يثير موضوع التربية في الفكر المعاصر إشكالات نظرية وتطبيقية متعددة. بعضها يرتبط بأسئلة المعرفة العلمية والتنظير الفلسفي في الحقل التربوي وخاصة في العصر الحديث، وكثير منها يتصل بنوعيات وغايات الممارسة التربوية كما تجري في المؤسسات التربوية والجامعات ومراكز البحث العلمية.

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن التفكير في فلسفة التربية يتيح لنا صياغة الأسئلة المحفزة على تطوير آفاق التربية بربطها بغاياتها. وإذا كانت طبيعة العلاقة بين فلسفة التربية كإطار عقلاني والمجتمع كمحيط تتجسد فيه هذه العقلانية، يتداخل فيها الخصوصي والكوني، فلا يمكن أن تفهم هذه العلاقة بالعمق الكافي إلا بالمعرفة الدقيقة لمجمل الشروط التفاعلية بين التربية والمحيط في فضاء اجتماعي محدد في الزمان والمكان، وبصورة تمكن من تحسين أحوال الإنسان، والتحكم في سلوكه ومصير مستقبله كما ان خصوصية المجتمع المعاصر– مجتمع العولمة والتنظيم المعتمد على الكثير من الآليات المستحدثة للتخطيط والتدبير والترشيد والهيكلة والتوجيه– قد أصبحت تتطلب، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة توفير شروط معرفية واجتماعية جديدة لإعادة التفكير في مسألة تحليل علاقة الفلسفة بالمؤسسة التربوية. باعتبار أن هذه المؤسسة هي، في النهاية، جزء من المجتمع. إن التربية باعتبارها عملية إبداع وخلق تعمل على تحويل المكون الثقافي إلى قوة دافعة، وقوة تملك شروط التفاعل والقدرة على الاستفادة من منجزات العلم وثورة المعلومات لتعزيز الوعي، ومواجهة ثقافة الاستلاب والدونية والاغتراب الثقافي والاجتماعي. بهذا المعنى، فإن العملية التربوية هي فعل اجتماعي واعٍ شامل يأتي في سياق إستراتجية تدرك إمكانات المجتمع والأمة، وتتعامل معها باعتبارها الاحتياط الاستراتيجي الهام، هذه الرؤية تستدعي تفاعلاً عميقاً ما بين الثقافة والتربية ومنجزات العلوم، وبالتالي تخطي مأزق الجمود والانحباس الذي تعاني منه العملية التربوية، إذ لا يمكن الحديث

عن إبداع ثقافي مع استمرار تخلف النظام التعليمي، وغياب الإبداع الثقافي يعني في المحصلة الاستسلام أمام الثقافات الوافدة.

وإذا كان كل مشروع تربوي أو مجتمعي لا يمكن تصور وتكامل عناصره ومكوناته وحتى نجاحه إلا في إطار فلسفة تربوية أو اجتماعية مؤطرة للنظر والفعل، فإن مهمة تحليل العلاقة السالفة الذكر تصبح مرتبطة بمسألة الأولوية بين ازدهار النزعة الفردية أم الجماعية.

## المشروع التربوي وتعزيز فكرة الجماعة من خلال المواطنة العالمية:

قديما قال الحكماء إن التربية علم وفن، فهي علم في الأساس وفن في الأداء والوظيفة، علم يهدف إلى تكوين الشخصية القويمة، وإلى إقامة علاقة جيدة بين هذه الشخصية والمجتمع الذي تنتمي إليه، وفن يرمي إلى صقل الشخصية الإنسانية وبلورة إشعاعها على ذاتها، وقد أجمع الكثير من المربين على اعتبار هذا العلم علماً أساسياً في تكوين المجتمع الصالح[1].

بوساطة التربية المدنية تتكون المواطنة، والتي هي شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة، وشعور كل من الفرد، والجماعة بالروابط المتبادلة، والمصالح المشتركة.

وقد عملت فلسفة التربية على ترسيخ فكرة المجتمع المدني في أذهان الأفراد باعتباره الإطار الذي ينتظم فيه الناس قصد المشاركة في حل مشكلاتهم، والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم، والدفاع عن مصالحهم في مواجهة الآخرين بشكل سلمي، ويعرف المجتمع المدني بأنه: جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تعمل في ميادينها المختلفة، واجتماعية، وبهذا والاتحادات المهنية، والجمعيات تكون العناصر البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية،الثقافية، والاجتماعية[2].

ونحن ننظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءاً في منظومة مفاهيمية أوسع تشمل المواطنة العالمية، وحقوق الإنسان، والمشاركة السياسية وتعزيز قيم السلام العالمي والمساهمة بالتطور الاقتصادي العام وخلق ثقافة سيادة القانون محليا ودوليا.

وقد أطلق ابن خلدون مصطلح "المدنية" أو "العمران" على المجتمع الذي علل وجوده بحاجة الإنسان إلى القوة والدفاع عن النفس، وهذا لا يحصل إلا بتجمع بشري متعاون منظم "فلا بد من اجتماع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من

الحاجة لأكثر منهم بأضعاف، كذلك يحتاج كل واحد منهم أيضاً في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه"[3].

لكن علاقة الأفراد بغيرهم لم تقتصر حدودها في مجتمع دون غيره بل امتدت إلى أوسع نطاق عالمي فعندما أصدر الفيلسوف الألماني **كانط** في أواخر القرن الثامن عشر، كتاباً بعنوان: **مشروع السلام الدائم بين الأمم**. كان يفكر آنذاك في كيفية تخليص الأمم الأوروبية من الحروب المذهبية والفتن القومية والمشاكل الاقتصادية التي أنهكتها. وكانت الحروب التي دارت بين البروتستانتية والكاثوليكية آنذاك تشغله لدرجة انه كان يتمنى لو يستطيع إيجاد حل لها لكي تنعم الشعوب الأوروبية بالسلام والأمان، ثم بالرفاهية والازدهار. ولكن كانط لم يكتف بذلك في الواقع. فمن خلال الحالة الأوروبية كان يفكر بحالة العالم ككل. وهنا تكمن عظمته واتساع أفقه. فقد مكنه حدسه الفلسفي من أن يرى ما سيحدث في القرون القادمة. فراح يحلم بتشكيل دولة كونية، تشمل جميع شعوب الأرض! وهذا الحلم الطوباوي الذي كان يبدو لمعاصريه شيئاً جنونياً أصبح اليوم شيئا واضحا في عصر العولمة الشمولية الذي ندخله الآن.

لقد أعطى **كانط** للفرد مبررا كبيرا لمباشرة نفوذه داخل الجماعة، سواء من خلال الحس الخلقي الذي يدرك المعاني الخلقية بداهة ويقرر الخير والشر دون حاجة لتدخل من الآخرين أو من المجتمع إذ رأى أنه ، قرار مستقل حتى عن الدين وكم كان **كانط** متأثرا بموقف **روسو** في الشأن التربوي عندما قال:" انه علمه أن حال الطبيعة أسمى من حال المدنية[4] وقد توسع **كانط** من خلال كتابه "نقد العقل الخالص" الذي أخرجه عام 1781 في تبيان أفكاره التي تبلور الجوانب الذاتية العاملة على تطابق معاني العقل ومدركات الحس في إطار واحد يبرز تأثير الذات من خلال الفحص عن المبادئ المطوية في العقل[5] وتعيين وظائفها.

لقد أنصبت الأفكار الكانطية في مجملها على أن الإنسان العاقل قادر على تسيير أموره على ما يرام، بداية من دور الإرادة الخيرة وطبيعتها التي أطنب في الحديث عنها في "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق" مقرا بقاعدة " افعل كما لو كانت قاعدة فعلك قانونا كليا للطبيعة"[6] مرورا بفكرة الواجب التي لا تكون الإرادة خيرة إلا إذا عملت وفقا له، وصولا إلى القانون الأخلاقي الذي لا يكون صادقا إلا بالامتثال لهذا الواجب.

وقد تبع هذا الخطاب العقلاني فعل ثقافي تجلى في ذلك التيار الفكري المسمى بالحداثة وهو الذي عمل على تخليص أوروبا من فكر العصور الوسطى وربط الفكر الأوروبي بواقعه بعد تقنين

ظواهره مبعدا إياه عمّا ترسب من تفسيرات غير عقلانية باستخدام الأدوات المعرفية الجديدة للكشف عن الحقائق. لقد نسف فكر ديكارت جميع الدعائم التي قام عليها فكر القرون الوسطى[7]، ليقيم محله صرحا فلسفيا متكاملا مبنيا أساسا على مطابقة العقل مع الواقع، فكما يتطابق هذا العقل مع الأشياء، كذلك تطابق الأشياء معه[8]. فالحداثة جعلت من الإنسان أسمى كائنات هذه الأرض محورا للفلسفة، وربطت مسؤوليته بمصيره، وأنه صانع تاريخه. ويأتي تنوير **كانط** ليحث الإنسان على تحمل هذه المسؤولية وذلك بتحرير العقل من جميع العوائق، فلا شرط لإعمال العقل سوى الحرية.

وقد جدد **يورغن هابرماس** باعتباره ممثلا للحداثة الجديدة كما طرحتها مدرسة فرانكفورت ووسعها –مع بعض الاختلاف– وجعلها تماشيا مع تسارع الأحداث والتطورات العالمية الراهنة[9]. وعلى هذه الفكرة أسس بناءه، فحلم كسلفه كانط بتحقيق نظام عالمي جديد تسوده العدالة والمساواة، وينتشر فيه السلام والأمان.غير أن الفرق بين **كانط وهابرماس** يتمثل في أن الأول ينزع نحو الفردية بينما يتجه مذهب الثاني نحو الجماعية مستلهما أفكار **دوركايم** القائلة بضغط الوعي الذي تبلوره الجماعة.

لقد أصبح مصير الإنسان الشخصي في هذا العصر ملتحما مع المصير العام الذي يحكم هذا الكوكب وتشابكت العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول والأمم داخل منظومة شاملة. وللفلسفة دور طليعي في فهم قضايا العصر ومنها مصير الإنسان داخل هذه المنظومة. فالفلسفة الحديثة كانت نتاج جيل جديد يؤمن بالإنسان ويمجده ويعتبره الحقيقة الأساسية بداية من المسيرة التي بدأها **ديكارت** باعتبار الإنسان أساسا للكينونة والوجود من خلال "أنا أفكر إذن أنا موجود" مرورا **بأوغست كونت** الذي فرق بين الرجل البدائي والرجل العقلاني ثم **كانط** الذي جعل الإنسان مالكا للمعرفة ومبدؤها الوحيد وصولا إلى **سارتر** أحد النماذج البارزة لطغيان مركزية الإنسان في مقابل الله من جهة وضع مصير الإنسان بين يديه[10].

وفي هذا السياق يقول علي الشامي:" لم تسفر إنجازات عصر النهضة الأوربية عن تراجع " اللاهوت" أمام عقلانية "الناسوت" فحسب، وإنما وضعت الإنسان في مكانة جديدة كان العلم قد باشر بتحديدها منذ الاكتشافات الكبرى التي عرفتها أوربا بفضل علماء مثل "**كوبر نيكوس**"،و"**جاليلو**"، و"**كبلر**" و"**نيوتن**"[11].

ومن هنا تحاول العولمة أن توهم الإنسان بأن حقيقة وجوده محصورة في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي لا يعنيه، وبذلك فهي تكرس روح الأنانية وإقصاء أي بعد جماعي أو تعاوني في المنظومة الكونية.

## تنمية العلاقات الإنسانية من خلال مؤسستي الأسرة والمدرسة:

إن إقامة العلاقات الإنسانية المبنية على الاحترام المتبادل، والمحبة، والتسامح والتعاضد، وإعطاء كل ذي حق حقه – يشكل نموذجاً للعلاقات الإنسانية العامة، والسلوك الاجتماعي القويم، وكلاهما مطلوب من الفرد كخطوة أولى وتصرف أساسي لاندماجه في مجتمعه.

ويمكن القول هنا إن المدرسة الأولى للعلاقات الإنسانية التي يتعلم فيها أول دروس الحب أو الكراهية والعدل أو الظلم هي الأسرة المصغرة. وقد اهتم المربون بدور الأسرة التربوي ونبهوا إليه حيث أشار المربي الإنكليزي **هربرت سبنسر (H.Spencer)** إلى ضرورة التربية الأسرية، إذ يرى "أن الغرض من التربية هو إعادة الفرد للحياة الكاملة في مختلف نواحيها وأن نواحي هذه الحياة هي التالية مرتبة حسب أهميتها الصحية، والمهنية والأسرية، والوطنية، والثقافية"[12]، وقد حدد إبراهيم ناصر مجموعة الوظائف المتكاملة التي تقوم بها الأسرة بست هي: التربية الجسمية والصحية،والتربية الأخلاقية والوجدانية، والتربية العقلية، والتربية الاجتماعية والوطنية والاقتصادية، والتربية الجنسية، والتربية الترويحية[13]، والأسرة تعلم الأطفال المسؤولية المدنية، والمحافظة على البيئة، والمواطنة، ونقل الحضارة والثقافة، وأسس النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخلاقي، وتعلمهم مفاهيم الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان والأخلاق والسلام وحب العمل، وتغرس فيهم قيم الحب والخير والجمال والتسامح والتعاون لديهم.

لا شك بأن التربية فعل لا يقتصر على الأسرة، بل يتعداها إلى مؤسسات المجتمع الأخرى، المدرسة، وسائل الإعلام، والمؤسسات، والمنظمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة والمشروع النهضوي منهج متكامل تتشارك في تحقيقه وتنفيذه مؤسسات المجتمع كافة، ويناط بالأسرة الدور الأساسي في غرس منظومة قيم التربية المدنية بأفعال سلوكية إجرائية تتم تنشئة الأطفال عليها من سن مبكرة، وتعزز المدرسة هذه القيم.

**والخلاصة إن التواصل والتنسيق بين الأسرة والمدرسة أصبح ضرورة ملحة لتحقيق الأهداف التربوية بشكلها الصحيح والفاعل.**

تعتبر المدرسة الأداة والمكان الذي بواسطته ينتقل الفرد من حياة التمركز حول الذات إلى حياة التمركز حول الجماعة، أنها الوسيلة التي يصبح من خلالها الفرد الإنسان إنساناً اجتماعياً، وعضواً عاملاً وفعالاً في المجتمع[14].

تشكل المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة التي تتولى مسؤولية تأهيل الطفل اجتماعياً إلى جانب تأهيله علمياً وتعمل المدرسة على:

1- تنمية شخصية الطفل في جميع جوانبها.

2- ربط الفرد بالبيئة الاجتماعية.

3- تكوين الفرد تكوينا ثقافيا يسمح بتأهيله معرفيا من جميع النواحي.

4- العمل على خلق التوازن في الشخصية.

ويشير علي وطفة إلى الوظيفة الاقتصادية حيث يرى أن المدارس المهنية تقوم بتأهيل اليد العاملة لاستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة وبالتالي تلعب دوراً في زيادة الدخل القومي، وتحقيق النمو الاقتصادي والوظيفة السياسية المتمثلة في التأكيد على الوحدة القومية للمجتمع وضمان الوحدة السياسية وتكريس الأيدلوجية السائدة، والمحافظة على بيئة المجتمع الطبقية. وتحقيق الوحدة الثقافية والفكرية[15].

ويجد بعض الباحثين أن رسالة المدرسة الأساسية هي غرس الصفات الإيجابية في الشخصية هذه الصفات التي تتضمن مقدمات الصحة النفسية[16] والتي تعد بدورها أهم مقومات الشخصية المتوازنة. كما يفصل بعضهم في وظيفتها الحافزة على الابتكار والخلق إذ ينبغي على المدرسة أن تنمي ما يسمى بالطبيعة الثالثة للفرد وهي التي تعبر عن نفسها في نمو ذكاء الفرد ونمو سلوكه على نحو يجعله فريداً في ذاته مبدعاً خلاقاً في ثقافته وبيئته، وقد تعد هذه الوظيفة أعلى وظائف التربية المدرسية مرتبة وخاصة في المجتمعات التي تعيش تغيرات سريعة جذرية تحتاج من الأفراد خلقاً وإبداعاً وابتكاراً وتجديداً في أساليب حياتهم وفي القيم الجديدة وتحقيقها في علاقاتهم وأنظمتهم[17]. فالمدرسة هي حلقة مكملة للأسرة تتولى الطفل عادة بعد الخامسة من عمره وعلى مدى عشر سنوات على الأقل، أي في مرحلة من العمر يكون فيها الطفل في أقصى حالات التأهب النفساني للتعلم والتقليد والتطبع والائتلاف مع القيم التي يصادفها في مرحلة نموه هذه.

إن المدرسة مجتمع مصغر مهيئ للمجتمع الأكبر الذي تتوافر فيه جميع عناصر الاتصال البشري والعلاقات الإنسانية والتفاعل بين الفرد والجماعة.

التربية المدنية هي مدخل فلسفي جديد لمستقبل التربية بصورة عامة، في ظروف غياب فلسفة تربوية عربية واضحة. وقد تكون مخرجاً لأزمة التربية العربية بالنظر للظروف الدولية الجديدة، والتداعيات المصاحبة لها وانعكاساتها على واقع الأمة ومستقبلها.

إن عملية التعليم في الحياة الاجتماعية عملية تدرب وتمرس ابتداء من تحمل المسؤوليات الطفيفة في المدرسة وتدرجاً في سلم المسؤوليات حتى تبلغ درجة مسؤولية المواطن نحو وطنه ومجتمعه فيصبح ذلك المواطن نموذجاً للمواطنة الصالحة.

إن التربية المدنية كما يتفق اغلب **فلاسفة التربية** تهدف إلى تنمية وتعزيز العلاقات الإنسانية والاجتماعية وإلى تدريب الإنسان على دوره في الحياة مع أقرانه. وتعزيز قيم التعاون مع مؤسسات المجتمع كافة لتحقيق الخير العام والإسهام في بناء الوطن وتقدم الحضارة وهذا ما يجب أن تتضمنه المناهج وطرق التدريس وكافة الأنشطة التربوية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.

إن التربية المدنية في المدرسة عمل تكميلي للتربية الأسرية لذلك يجب ألا تتعارض مع هذه التربية بل تنسجم معها بالقدر الذي تكون فيه هذه التربية صحيحة وفقاً لسلم قيم مشتركة بين المؤسستين الأسرية والمدرسية.

إن تنمية المواطنة الصحيحة لدى الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام والتنظيم لديه، بحيث يتهيأ ذهنياً ونفسياً للتوافق معه .

في الواقع ظهرت الحاجة إلى التربية المدنية الصحيحة في المجتمع المعاصر بصورة ملحة لم يسبق أن ظهرت عليها في السابق. ففي الماضي كانت الأطر التقليدية المكونة من العائلة والقبيلة والأقرباء والقدوة والمدرسة تقوم بإحاطة الفرد بما يحتاج إليه في نشأته ونموه وحياته حتى إذا ضعف ركن سانده آخر. أما الإنسان المعاصر فلا شك في أنه شعر بتخلي تلك الأطر عنه أو بتخاذلها عن القيام بواجبها أو بوهنها أو باضمحلالها أو بذهابها. فأصبح في فراغ لا يمكن سده إلا بتدخل أجهزة الدولة المختصة والمؤسسات الاجتماعية لتحل محل الأطر التقليدية أو تساعدها فيما بقى لها من أثر. ولكن هل بإمكان الدولة والمؤسسات أن تحل محل تلك الأطر الأساسية الطبيعية التي

كونتها الإنسانية منذ نشأتها؟ إن جملة التطورات التي طرأت على الحياة برمتها في المائة سنة الأخيرة جعلت الإنسان أمام بيئة جديدة لم يألفها البتة مما شكل التحدي الرئيسي لعلم التربية.

**الخلاصة:**

إذن، فالتربية، بما هي وعي وفعل، تغدو حجر زاوية لبناء أدوات الصمود وشروطه من جانب، والنهوض من جانب آخر، هذا يشترط التعامل مع التربية كعملية شاملة تعيد بناء وعي الذات الوطنية، أو القومية، أو الفردية في سياق سياسي ثقافي سلوكي، يحافظ على الخصوصية، وينفتح على الإنسانية بمكوناتها العلمية والثقافية بصورة متفاعلة، تدرك من أين تبدأ والى أين تسير، ولكي تتحقق هذه العملية بشكل منظم، يجب أن تتحول إلى سياسة وفعل إستراتيجي؛ يشمل: الأسرة، المدرسة، نظام التعليم، السياسات العامة.

أما ترك العملية رهناً بالعفوية والمبادرات الفردية، فإنه يقودها إلى التخبط والضياع، ويدفعها إلى دوائر الانحراف والتشوه أو الانغلاق والنكوص السلبي.

---

**الهوامش:**

[1]- العوجي، مصطفى، (1985) التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف، ص121.

[2]- أبو حلاوة، كريم، (1999) إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج27، ع3 يناير، مارس، ص11، ص9، ص26.

[3]- ابن خلدون، عبد الرحمان، (1998) المقدمة، ت: درويش الجويدي، بيروت، ص.46

[4]- يوسف كرم "تاريخ الفلسفة الحديثة" –دار القلم- بيروت- ص.211

[5]- لهذا توصف نزعته الفلسفية بالعقلية.

[6]- كانط ايمانويل- تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ج4، ص.269

[7]- كان قوس قزح قبل عصر ديكارت يعد من قبيل المعجزات الإلهية التي لا تفسير لها.

[8]- لقد ورثت الحداثة عن الفلسفة الإغريق احتفاءها الزائد بالعقل والعقلانية، ونزعتها إلى رؤية الإنسان وعالمه في صورة كلية.

[9]- وهذا أمر طبيعي، فكل فيلسوف هو ابن عصره.

[10]- يوسف كرم –تاريخ الفلسفة الحديثة- دار القلم بيروت، دون ذكر لتاريخ النشر ص.457

[11]- علي الشامي –الفلسفة والإنسان- جدلية العلاقة بين الفكر والوجود، دار الإنسانية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص.359

[12]- ناصر، ابراهيم، (1996)، علم الاجتماع التربوي، ص.70

[13]- المرجع نفسه، ص.66